الأمم المتحدة

A/AC.109/2001/SR.4

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2006
Arabic
Original: Russian

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد تانو – بوتشوي (نائب الرئيس) . . . . . (كوت ديفوار)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة الصحراء الغربية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-41621 (A)

في غيار السيد هونت (سيراليون)، ترأس الجلسة السيد تانو – بوتشوي (كوت ديفوار)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جبل طارق (A.AC.109/2001/10)

٢ - **الرئيس:** قال إن وفد إسبانيا طلب الاشتراك في مداولات اللجنة بشأن هذا البند. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة تود إجابة هذا الطلب.

٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة منديس (إسبانيا) مكانها إلى مائدة اللجنة.

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

٤ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/10). وأبلغ اللجنة أيضا أنه تلقى رسالة من رئيس وزراء جبل طارق يلتمس فيها الإذن بالتحدث إلى اللجنة في مسألة جبل طارق. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود إجابة هذا الطلب.

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - **السيد كاروانا** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن جبل طارق قدم منذ عام ١٩٩٢ الكثير من الحجج القانونية وغير القانونية لدعم ممارسة حقه في تقرير المصير، على الرغم من الادعاءات التي لا أساس لها التي تقدمها إسبانيا. ومنذ عام ١٩٤٦، ظل جبل طارق من الأقاليم المدرجة على قائمة اللجنة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقدمت الدولة القائمة بإدارته، وهي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تقريرا إلى اللجنة عملا بالتزاماتها بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لقواعد القانون الدولي ومبدأ الأمم المتحدة، لا يوجد في عملية إنهاء الاستعمار بديل لمبدأ تقرير المصير الذي ينطبق على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي دون استثناء، ومنها جبل طارق بالطبع. ولم يكن جبل طارق جزءا من إسبانيا لمدة ٢٩٧ عاما، وحتى لو كانت معاهدة أوترخت لا تزال سارية، فإن الحقوق والالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تكون لها الأسبقية عليها.

٧ - ومع ذلك ظلت اللجنة، عام بعد عام، تستمع إلى الحجج ذاتها وتواصل تجاهلها لرغبات شعب جبل طارق ورغبته في إنهاء الاستعمار. وفي بيان إلى اللجنة في عام ١٩٦٤، اعترف ممثل العراق بوجود سكان محليين في جبل طارق ليسوا من الإسبان أو الإنكليز، بل من أبناء جبل طارق. وفي هذا الصدد كانت حالة هؤلاء السكان أبعد ما تكون عن التفرد، بل كانت تماثل حالة العديد من الشعوب المستعمرة التي لم يكن من الممكن حرمانها من حقها في تقرير المصير لمجرد أنها كانت، في مرحلة معينة من الماضي البعيد، قد هاجرت إلى المكان الذي تسميه الآن وطنها.

٨ - إن تأكيد إسبانيا أن سكان جبل طارق ليسوا شعبا مستعمرا يتجاهل حقائق التاريخ الاستعماري لإسبانيا ذاتها، وخصوصا في أمريكا الجنوبية والوسطى، حيث مارس المهاجرون من إسبانيا في النهاية حقهم في تقرير المصير في أراض لم يكونوا من سكانها الأصليين. وهناك فرق أساسي بين مسائل إنهاء الاستعمار التي تتعلق بحقوق ومركز شعب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، والتراعات الإقليمية على أرض أو إقليم بين دولتين من الدول الأعضاء. وهذان المفهومان غير قابلين للتبديل، ولا يمكن حلول أحدهما محل الآخر. إن اللجنة لا تتعامل مع التراعات الإقليمية، بل مع مسائل إنهاء الاستعمار، وهذا لا يمكن أن يتحقق، وفقا لمبدأ الأمم المتحدة، إلا على أساس مبدأ تقرير المصير.

٩ - إن موقف إسبانيا أساسا من جبل طارق هو أن هناك خيارين: إما أن يبقى جبل طارق مستعمرة بريطانية إلى الأبد، أو أن ينضم إلى إسبانيا. وبذلك تضع إسبانيا مصالحها الأنانية وتطلعاتها الإقليمية فوق عملية إنهاء الاستعمار. وقد اتضح هذا الموقف في الفترة الأخيرة في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كوبا، والتي أغفلت استنتاجاتها وتوصياتها، بإصرار من ممثلي إسبانيا والأرجنتين، الإشارة إلى موقف جبل طارق الذي عرضه رئيس وزرائه. وهذا الحدث الصارخ مثال واضح آخر للطريقة التي تعمل بها دول أعضاء معينة، باستخدام سلطتها ونفوذها في الأمم المتحدة، على تقويض المبادئ التي يقوم عليها عمل اللجنة والأهداف التي تتغياها. وإذا ساور أعضاء اللجنة أي شك في حق شعب جبل طارق في تقرير المصير، فإن هذه المسألة يمكن أن تحال إلى محكمة العدل الدولية؛ وإذا كان هناك شك في جدارة شعب جبل طارق بالاستفادة من الحق في تقرير المصير، فإنه يجب إيفاد بعثة إلى الإقليم لإجراء تقييم مستقل للحالة.

١٠ - وكان قد طلب إلى اللجنة وضع خطة عمل لجبل طارق، ولكن حتى هذا الطلب لم يلبَّ. وعمدت اللجنة، بدلا من ذلك، إلى اعتماد استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠، التي تمكنت فيها الأرجنتين وإسبانيا من إدراج بيان ورد فيه أن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب ألا يشتركوا في وضع برامج عمل للأقاليم إذا كان الإقليم محل نزاع على السيادة. ولم يُلتفت أيضا إلى طلبه الخاص بشطب هذا البيان من استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٠ التي عقدت في هافانا، وذلك أيضا بسبب تدخل الأرجنتين وإسبانيا. وإذا أرادت اللجنة أن تنجز عملها بنجاح في العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، فإنها يجب أن تتحرر من تأثير الدول الأعضاء على عملها.

١١ - وفي الحلقة الدراسية في هافانا، أثار ممثل إسبانيا الشك في صدق التزام جبل طارق بإنهاء الاستعمار، قائلا إن جبل طارق يختص بنقده إسبانيا وحدها ولم ينتقد المملكة المتحدة قط، مع أنها هي الدولة القائمة بالإدارة. وحتى إذا صحّ ذلك، فإن الحقيقة هي أن إسبانيا، لا المملكة المتحدة، هي التي تعوق إنهاء استعمار جبل طارق. وقال ممثل إسبانيا، مرددا كلمات وزير الخارجية في البرلمان الإسباني، إنه إذا أدخلت المملكة المتحدة أبسط تعديل على دستور جبل طارق، فإن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على العلاقات بين إسبانيا والمملكة المتحدة.

١٢ - إن حكومة جبل طارق سترحب بحوار منظم بالشكل المناسب مع حكومة إسبانيا في محاولة لحل الخلافات والمشاكل. وفي هذا الصدد، حث اللجنة على التوصية بما يلي: أولا، عدم إجراء حوار بين دولة قائمة بالإدارة وأي دولة عضو بشأن مشكلة تمس إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي دون وجود حكومة هذا الإقليم ومشاركتها برأي مستقل؛ وثانيا، إجراء الحوار بين حكومات المملكة المتحدة وإسبانيا وجبل طارق وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٣ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): قال إن بيان رئيس وزراء جبل طارق يتسم بحرارة فائقة؛ وتساءل متى أتيحت آخر مرة لأبناء جبل طارق الفرصة للإعراب عن رغباتهم بشأن مركزهم من خلال استفتاء أو بأي شكل آخر.

١٤ - **السيد كاروانا** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إنه أتيحت لشعب جبل طارق في عام ١٩٦٧ فرصة لإجراء استفتاء تضمّن الاختيار بين استمرار الارتباط بالمملكة المتحدة أو الاندماج في إسبانيا. ولم يُقترح أي خيار آخر

يتيح أي شكل من تقرير المصير. و لم يوافق جبل طارق على أن تنحصر خياراته بشأن إنهاء الاستعمار في الاندماج في دولة لها مخططات إقليمية. ولذلك فإن الرغبة في التوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة على إصلاح دستوري يعطي جبل طارق حكما ذاتيا كاملا كانت عنصرا أصيلا في سياسة حكومة جبل طارق، والمأمول أن تكون كذلك في سياسة جميع الأحزاب السياسية في جبل طارق. وهذه المسألة يجب أن تطرح في استفتاء يمكن أن يصبح عندئذ إجراء لتقرير المصير.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٥ - **الرئيس**: ذكّر بأن اللجنة كانت قد قررت، في جلستها الثالثة، الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في هذا البند.

١٦ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بوسانو (زعيم المعارضة) مكانه إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

١٧ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة): قال إن ممثل إسبانيا، في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كوبا، عقد مقارنة بين القاعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في غوانتانامو والوضع في جبل طارق. ومع بطلان هذه المقارنة، فإن ما كان له دلالة أكبر أن هذا المثل ذاته استخدمه في الستينات في اللجنة وزير خارجية إسبانيا الفاشية في ذلك العهد. وعلى عكس غوانتانامو، أدرج جبل طارق في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يُطلب إلى الدول القائمة بإدارتها تقديم معلومات سنوية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، حتى يتسنى رصد تقدم شعوب الأقاليم صوب الحكم الذاتي الكامل. ومتى حقق شعب درجة كاملة من الحكم الذاتي، يسقط هذا الالتزام ويُرفع الإقليم من القائمة.

١٨ - وقد دأبت إسبانيا على أن تقول للجنة إن جبل طارق إما أن يظل مستعمرة بريطانية إلى الأبد أو أن يخضع للحكم الإسباني الذي وصفته بأنه الطريقة الوحيدة لإنهاء استعمار جبل طارق. فإذا كان هذا هو مبدأ اللجنة بالفعل، فإنها تعمل بذلك على إدامة الاستعمار بدلا من القضاء عليه.

١٩ - إن عملية التفاوض بين المملكة المتحدة وإسبانيا، التي تشجعها اللجنة باستمرار، لا ترمي إلى دعم توصل شعب الإقليم إلى درجة كاملة من الحكم الذاتي، بل تستهدف مناقشة شروط حل نزاع إقليمي، كما لو كان جبل طارق خاليا من البشر و لم تكن هناك أي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وتذكر الفقرة ٦ من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن كل محاولة تستهدف تقويض الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن حصول جبل طارق على الحكم الذاتي الكامل لن يكون له مثل هذا الأثر. وإذا كان ضياع جبل طارق في عام ١٧٠٤ قد أثر على السلامة الإقليمية لإسبانيا، فإن إسبانيا ذاتها أضفت الشرعية على هذا الوضع في عام ١٧١٣ بالتخلي عن جبل طارق إلى الأبد. وفي الوثيقة A/55/497 ورد موقف إسبانيا كما لو كان مؤداه، بالإشارة إلى معاهدة أوترخت، أنه إذا تخلت المملكة المتحدة عن جبل طارق، فإن إسبانيا تميل إلى شرائه من جديد. فهل يعني ذلك أن جبل طارق سلعة معروضة للبيع؟ وهل تعتبر لغة عام ١٧١٣، عندما كانت تجارة الرقيق مزدهرة، مناسبة في الألفية الجديدة؟ وتساءل كيف يمكن لأي إنسان أن يشك في وجوب إعلاء حقوق أبناء جبل طارق عند تحديد مستقبل الإقليم.

٢٠ - وتعتقد إسبانيا أنه لا يحق لجبل طارق الإعراب عن رأيه في الاقتراحات التي قدمتها إلى الدولة القائمة بالإدارة في أعوام ١٩٦٥ و١٩٨٥ و١٩٩٧. وكان قد قال للجنة، في بيانه الذي أدلى به أمامها في عام ٢٠٠٠، إن المملكة المتحدة

لم ترد على اقتراحات إسبانيا التي قدمتها في عام ١٩٩٧. ويبدو أن إسبانيا تلقت رفض المملكة المتحدة في عام ٢٠٠١، وهو ما يرحب به أبناء جبل طارق جميعا. وأيا كانت الانتقادات التي يوجهونها إلى المملكة المتحدة بشأن أدائها في الدفاع عن حقوقهم، فإنهم لا يشكون في أن المملكة المتحدة ستفي بالتزامها بعدم إخضاع جبل طارق لحكم إسبانيا على غير رغبة سكانه.

٢١ - وفي عام ١٩٦٤، كان برلمان جبل طارق قد أبلغ اللجنة الخاصة أن جبل طارق ملك لأبنائه وحدهم، وأنه إذا اختار الشعب، في عملية لتقرير المصير، الاندماج في إسبانيا، فعندئذ فقط يمكن اعتبار أن جبل طارق قد تحرر من الاستعمار بانتقاله إلى حكم إسبانيا. وفي غضون الـ ٣٧ عاما الماضية، سعت إسبانيا إلى تهديد جبل طارق، ولكنها أخفقت وستخفق باستمرار. ومحاولات التهديد هذه متوقعة من النظام الذي حكم إسبانيا في الستينات، ولكن في القرن الحادي والعشرين، يجب أن تقلع إسبانيا عن مثل هذه السياسة.

٢٢ - وقالت الجمعية العامة، في إعلانها للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، إنها تسترشد بالمبادئ الأساسية العالمية المكرسة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وحث اللجنة الخاصة أيضا على الاسترشاد بهذه المبادئ. وكان أول حدث يقع في العقد الدولي الثاني هو الحلقة الدراسية المعقودة مؤخرا في كوبا.

٢٣ - وقد ورد في وثيقة اللجنة الخاصة ذاتها (A/AC.109/2001/1) أن الغرض من الحلقة الدراسية كان تقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تطورها الدستوري صوب تقرير المصير، تسهيلا لقيام اللجنة الخاصة بوضع برنامج عمل بناء. وأعلن تأييده التام لهذا الرأي، وقال إنه يرى، في حالة جبل طارق، أن اللجنة الخاصة يمكن أن تشرك اللجنة الدستورية في جبل طارق في هذه العملية. وأيدت هذا الرأي أيضا أقاليم أخرى كانت ممثلة في الحلقة الدراسية، ولكن هذا الرأي لم يدرج في التقرير الختامي، باقتراح من إسبانيا التي قالت إن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وورد في التقرير المتعلق بعمل الحلقة الدراسية في كوبا أن من الضروري، للحصول على إجراء مقبول للحكم الذاتي، معالجة مسألة السلطات المحجوزة في الدساتير الاستعمارية. وقد قال مقرر اللجنة الخاصة بوضوح، في إحاطته في الحلقة الدراسية، إن اللجنة ترى أن الخيارات المتعلقة بوضع الأقاليم المدرجة في المستقبل يجب أن تحدد في إطار يتيح للأمم المتحدة الاطمئنان إلى حدوث اتفاق حر على تقرير المصير.

٢٤ - وتساءل كيف يتسنى للجنة الخاصة أن تحقق ذلك إذا لم تراع اقتراحات جبل طارق بشأن إنهاء الاستعمار باعتبارها بديلا، أو على الأقل موازية لمحادثات بروكسل بين المملكة المتحدة وإسبانيا.

٢٥ - وقد تضمّن تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في العام الماضي في جزر مارشال فقرة تشير ضمنا إلى أن مشاركة شعب الإقليم لا تتحقق إلا في عدم وجود نزاع على السيادة. وقد انتبه شعب جبل طارق إلى هذه الفقرة بعد الحلقة الدراسية المعقودة في كوبا. ومع أن هذه الفقرة ليست توصية، فإن مجرد وجودها في التقرير أطاح بثقة أبناء جبل طارق في التزام اللجنة الخاصة بحماية حقوقهم بصفتهم شعبا مستعمرا.

٢٦ - ويمكن للجنة الخاصة البدء في سماع صوت أبناء جبل طارق أو الاكتفاء، كما فعلت من قبل، بتشجيع مناقشة تدور حول حقوق الملكية بين المملكة المتحدة وإسبانيا. ولم يؤدّ الخيار الثاني إلى تقدم احتمالات إنهاء استعمار جبل

طارق قيد أنملة، وقال إن ذلك لن يحدث أيضا في العقد الدولي الثاني.

٢٧ - واختتم كلمته بتأكيد قول رئيس وزراء جبل طارق إن هناك إجماعا بين الاتجاهات السياسية الشديدة التنوع في جبل طارق بشأن الحاجة إلى استمرار العمل على وضع دستور لإنهاء الاستعمار يكون موضوعا لاستفتاء. وقال إنه يرى في ذلك شرطا مسبقا لبلوغ تقرير المصير، وإن الأمم المتحدة يجب أن تشارك في الاستفتاء أيضا.

٢٨ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): قال إنه تأثر بالحرارة التي تحدث بها ممثل المعارضة البرلمانية في جبل طارق. وفي بداية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، يجب على اللجنة التوصل إلى تفكير جديد في موضوع تقرير المصير. ويجب على اللجنة الخاصة، كما قال ممثل بابوا غينيا الجديدة في الجلسة السابقة، أن تطوّر أساليب عملها والتصرف على أساسها، بدلا من تحديد هذه الأساليب تحت ضغط الظروف الخارجية.

٢٩ - ويتفق وفد غرينادا على أن المباحثات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن مسألة جبل طارق المهمة لا يمكن إجراؤها في غياب جبل طارق ذاته. ومن غير المتصور حدوث حوار بين الدولة القائمة بالإدارة ودولة عضو أخرى دون المشاركة المستقلة للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي في هذا الحوار. وقد عمد رئيس وزراء جبل طارق وزعيم المعارضة إلى تنبيه اللجنة بلطف ودبلوماسية بالغين إلى التزاماتها حيال جبل طارق.

٣٠ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة): قال إن الرأي السائد في جبل طارق أن من المهم لممثلي الدول التي كانت في وقت من الأوقات مستعمرات بريطانية أن تضع نفسها مكان أبناء جبل طارق. وأيا كان ما تفعله المملكة المتحدة وإسبانيا، فإن البحث عن حل يتفق مع السعي إلى القضاء على الاستعمار يجب ألا يدور إلا في إطار العلاقات بين اللجنة الخاصة والزعماء السياسيين في جبل طارق وشعبه.

٣١ - وطبيعي أن جبل طارق لا يود، في نهاية العقد الدولي الثاني، أن يكون المكان الوحيد الذي لا تزال فيه إدارة استعمارية. وهذا القول لا ينطوي على نقد لما يفعله الأعضاء الحاليون للجنة الخاصة، بل هو انعكاس للإحباط المتولد عن عدم تحقيق أي تقدم طوال الـ ٣٧ عاما الماضية.

٣٢ - **الرئيس**: تكلم بصفته ممثلا لكوت ديفوار، فأكد للمتكلم السابق أن اللجنة الخاصة تعي تماما مشاكل جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يتعين عليها معالجتها. وقال، بصفته ممثلا لبلد خاض عملية إنهاء الاستعمار، إن هذه العملية عملية معقدة. وإذا كان يبدو أن اللجنة الخاصة لا تعمل بسرعة كافية، فإن ذلك قد يكون راجعا إلى هذا التعقيد، وإلى أنه يتعين عليها، في البحث عن حلول، أن تضع في حسبانها مصالح جميع الأطراف. وطلب إلى المتكلم السابق ألا ييأس؛ فاللجنة لن تنسى جبل طارق، وستواصل سعيها إلى إيجاد حل مقبول.

٣٣ - انسحب السيد بوسانو.

٣٤ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد زاميت (رابطة الأمم المتحدة لجبل طارق) مكانه إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٥ - **السيد زاميت** (رابطة الأمم المتحدة لجبل طارق): قال إن من المسائل الأساسية التي تعالجها رابطته في جبل طارق الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته فإن أعضاء الرابطة، مع إصرارهم على حقوق الغير، يتساءلون عمن يحمي حقوق الإنسان لأبناء جبل طارق. إن شعب جبل طارق ما فتئ يُستغل سياسيا، دون أن تلتفت حكومة المملكة المتحدة أو حكومة إسبانيا إلى الضرر المعنوي والاجتماعي والاقتصادي الذي تلحقانه بجبل طارق. ومن الجوانب العديدة للجزاءات التي تفرضها إسبانيا على جبل

طارق هناك، بوجه خاص، التأخير الطويل في المعابر الحدودية بين جبل طارق وإسبانيا، وهو تأخير تتحكم فيه الحكومة الإسبانية. وتحاول إسبانيا حمل أبناء جبل طارق على الانصراف عن طلب النظر إليهم باعتبارهم شعبا. أما الدولة القائمة بالإدارة، من ناحيتها، فإنها لا تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فهي لا تعضد جبل طارق كما يجب. وليس في مقدور جبل طارق ذاته الدفاع عن نفسه بسبب وضعه الاستعماري.

٣٦ - إن موقف إسبانيا والضعف البادي على المملكة المتحدة يخلقان جوا يشعر فيه جبل طارق أنه يقف وحيدا، ولا يجد أحدا يلجأ إليه إلا اللجنة الخاصة التي أنشئت لتضمن الالتزام بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. إن حملة إسبانيا لا تستهدف اقتصاد جبل طارق فقط، بل تشمل جميع مجالات الحياة فيه: ومثال ذلك أن رابطة بادمنتون الوطنية مُنعت في فترة قريبة للغاية من الاشتراك في مسابقة دولية أقيمت في إشبيلية بإسبانيا. وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة القضاء على الخروق الخطيرة للالتزامات بموجب الميثاق. والمؤسف أن الالتماسات التي وجهها جبل طارق إلى الأمم المتحدة طوال الـ ٣٧ عاما الماضية قد تجوهلت: وفي كل مرة كان يقال لجبل طارق إن حل المشكلة لدى حكومتي المملكة المتحدة وإسبانيا. ومع ذلك أفليست اللجنة الخاصة هي التي أناطت بها الجمعية العامة مهمة تمكين الشعوب التي تلجأ إليها من تحقيق طموحاتها؟ هذه في الواقع هي المهمة التي تواجهها اللجنة الخاصة الآن.

٣٧ - إن أعضاء اللجنة الخاصة ليسوا سياسيين أساسا، بل ممثلين لأكبر منظمة في العالم لحقوق الإنسان، ويجب ألا يستهدف عملهم إرضاء إسبانيا والمملكة المتحدة، بل الدفاع عن مصالح جبل طارق وسائر الأقاليم التي تقف عزلاء أمام القوى العظمى. وهذا في الحقيقة هو دور اللجنة ومهمتها. إن أي فرد من جبل طارق، وبالطبع أي إنسان واقع تحت نير الاستعمار، يحق له بموجب نظام الأمم المتحدة التماس الدعم لحقه في تقرير المصير. إن أبناء جبل طارق ليسوا من الإنكليز أو الإسبان؛ وهم شعب كان موجودا منذ زمن أطول من زمن وجود البلد العظيم الذي فيه مقر الأمم المتحدة، ولا سبب هناك لعدم الاعتراف بهويته. ولا يمكن أن ننسى أن قرار الجمعية العامة الذي اتخذ هذا العام، والمعنون ''سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات''، يتحدث عن تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وهذا يبدو نفاقا فيما يتعلق بإسبانيا، ومشاركة إسبانيا في مداولات اللجنة مسألة غير عادلة بالمرة ولا تنم عن الاحترام للأمم المتحدة ولا لشعب جبل طارق. إن على الأمم المتحدة أن تؤكد قدرتها من جديد وألا تساير أهواء الأمم القوية والمصالح السياسية. ويتعين على أعضاء اللجنة، للقيام بدورهم، أن يزوروا جبل طارق، والالتقاء بشعبه، والاطلاع المباشر على الحالة التي يجد الشعب فيها نفسه. وفي هذا السياق، دعا اللجنة إلى إيفاد وفد إلى جبل طارق.

٣٨ - انسحب السيد زاميت.

٣٩ - **السيدة ميننديس** (إسبانيا): أشارت إلى الدور المهم الذي تؤديه اللجنة في القضاء على الاستعمار وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وقالت إن حكومتها تشعر مع ذلك بالإحباط لأنه لا تزال توجد في العالم، في مطلع العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، أقاليم مستعمرة، ومنها جبل طارق.

٤٠ - إن استعادة السيادة على جبل طارق هدف لن تتخلى عنه إسبانيا أبدا. إن إنهاء الاستعمار عملية معقدة: فليست هناك حالتان متماثلتان، وبالمثل لا يوجد هناك حل شامل. وفيما يتعلق بجبل طارق، فإنه مستعمرة أقامتها دولة في أراضي دولة أخرى، وهناك، على العكس من معظم

الأقاليم، نزاع على السيادة بين دولتين: المملكة المتحدة، وهي الدولة المستعمرة، وإسبانيا التي أقيمت المستعمرة على أرضها. على أن هناك ثلاثة مبادئ ظلت لفترة طويلة أساس تسوية النزاع المتعلق بالسيادة على جبل طارق. فأولا، يجب أن تنهي المملكة المتحدة وجودها الاستعماري في جبل طارق عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٢٩ (د-٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨. وثانيا، يجب إنهاء استعمار جبل طارق مع الالتزام الدقيق بمبدأ السلامة الإقليمية وليس بمبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في أحكام القرارات ١٥١٤ (د-١٥)، و٢٣٥٣ (د-٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و٢٤٢٩ (د-٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، و٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. وثالثا، يجب حل مسألة جبل طارق بالمفاوضات بين إسبانيا والمملكة المتحدة.

٤١ - وانطلاقا من هذه المبادئ، ظلت الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٣ تحث المملكة المتحدة وإسبانيا على الدخول في مفاوضات ثنائية للتوصل إلى حل نهائي للمشكلة. وكان ممثلو جبل طارق في الماضي يشتركون في هذه المفاوضات ضمن وفد المملكة المتحدة، ولكنهم قرروا الانسحاب بعد ذلك، وبذلك ابتعدوا عن هذه العملية. والمؤسف أنه رغم الالتزامات التي تحملها الجانبان، لم تثمر المفاوضات حتى الآن. إن حكومتها ما زالت مستعدة للتعاون مع اللجنة لخلق عالم خال من الاستعمار، وللاستمرار في الحوار والتفاوض مع المملكة المتحدة لمناقشة سبل تسوية النزاع.

٤٢ - وأخيرا أشارت مع الأسف إلى أن واحدا من مقدمي الالتماسات استباح لنفسه شن هجوم خطير على دولة عضو في الأمم المتحدة، ووجه إليها اتهامات لا أساس لها من الصحة إطلاقا بشأن حقوق الإنسان، في الوقت الذي تهتم فيه حكومتها في الواقع اهتماما بالغا باحترامها وتعزيزها. واستشهدت في هذا المقام بنص مقتبس من بيان وزير خارجية إسبانيا الوارد في الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/AC.109/2001/10.

٤٣ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة): طلب أن ترجئ اللجنة النظر في مسألة جبل طارق إلى موعد لاحق، لأنه يعكف في الوقت الراهن على الانتهاء من وثيقة تتناول مشكلة إنهاء الاستعمار بأسرها والحالة في الأقاليم بوجه خاص، بما فيها الحالة في جبل طارق. ويعتزم تقديم هذه الوثيقة ليطلع عليها أعضاء اللجنة.

٤٤ - **الرئيس:** قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة تود إجابة هذا الطلب.

٤٥ - وقد تقرر ذلك.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2001/12)

٤٦ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن ممثل الاتحاد الروسي ذكر أن مجلس الأمن أيضا يعتزم النظر في مسألة الصحراء الغربية وينتظر تقديم تقرير الأمين العام المتصل بالموضوع. فإذا كان الأمر كذلك، فإن من المناسب إرجاء النظر في هذا البند إلى أن يقدَّم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن. وقال إنه طلب توضيحا في هذا الصدد من ممثل الأمانة العامة.

٤٧ - **السيد ستار** (أمين اللجنة): قال إن إصدار التقرير المذكور قد تأخر. وكان ممثل جبهة البوليساريو قد طلب الإدلاء ببيان أمام اللجنة بعد توزيع التقرير، ولكنه مستعد، نظرا إلى تأخير الصدور، للتحدث أمام اللجنة في الجلسة القادمة.

٤٨ - **الرئيس:** قال إنه فهم أن اللجنة تود مواصلة النظر في المسألة في واحدة من جلساتها القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.